



04 شوال 1445

14 إبريل 2024

تقرير لجنة الرقابة الشرعية

تقرير لجنة الرقابة الشرعية إلى حاملي وحدات صندوق معيار للأسهم السعودية حول توافق أنشطة الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بصفتنا لجنة الرقابة الشرعية الخاصة بصندوق معيار للأسهم السعودية ("اللجنة") يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخاص باللجنة عن أعمال وأنشطة صندوق معيار للأسهم السعودية ("المنتج") عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وفق نطاق العمل المتفق عليه.

2. الرأي:

- الرأي العام:

هذا التقرير وما يتضمنه من رأي مستند على إشرافنا على أعمال المنتج المتعلقة بالالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية أولاً، ومراجعة عملياته وأنشطته للفترة المحددة ثانياً، وعليه فإننا نؤكد على أن الترتيبات المالية الخاصة بالمنتج والعقود والمعاملات المنفذة مع عملائه والأطراف الأخرى التي أجريت في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 قد تمت وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة.

3. مسؤوليتنا:

تشمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بالتزام المنتج بالمعايير والضوابط الشرعية في الإشراف على تطبيق هذه المعايير والضوابط على منتجات وخدمات وعمليات المنتج، لا سيما فيما يتعلق بتصميم المعاملات (بما في ذلك الموافقة على العقود والوثائق ذات الصلة، إلخ.). كما أننا مسؤولون أيضاً عن الإشراف وتقديم آرائنا عند الحاجة حول كيفية تنفيذ مثل هذه المعاملات وتوضيح الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتنا. ونحن مطالبون أيضاً بإجراء تدقيق دوري لحالة التزام المنتج بالمعايير والضوابط الشرعية.

4. المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة:

التزم مدير الصندوق بالمعايير والضوابط الشرعية خلال تنفيذه للعقود والمعاملات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 للمبادئ والقواعد والمعايير، على النحو المحدد وبما يتماشى مع الترتيب المنصوص عليه أدناه (أو كما هو محدد من قبل الجهات التنظيمية المعنية):

أ. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) والمتطلبات المالية ذات العلاقة الواردة في معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة عن الأيوبي.

ب. متطلبات الحوكمة الشرعية الملزمة والصادرة عن الجهات التنظيمية (هيئة السوق المالية السعودية).

5. الاستقلالية والاعتبارات الأخلاقية:

نؤكد التزامنا بالاستقلالية وبجميع المتطلبات الأخلاقية خلال فترة التعاقد. وتشمل هذه المتطلبات تلك المحددة في معايير الحوكمة الصادرة عن الجهات التنظيمية وبالإضافة إلى المعايير الصادرة عن الأيو في إضافة إلى قواعد أخلاقيات المهنيين في التمويل الإسلامي الصادرة عن نفس الجهة.

6. مسؤوليات مدير الصندوق:

يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية والتأكد من أن الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية جزء لا يتجزأ من تنفيذ العمليات اليومية للمنتج، كما أن مدير الصندوق مسؤول عن ضمان أن الترتيبات المالية والعقود والمعاملات المالية ذات الآثار الشرعية والمبرمة مع العملاء والأطراف الأخرى والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في جوهرها وفي شكلها القانوني، متوافقة مع مقتضيات المعايير والضوابط الشرعية. هذا وإن مدير الصندوق مسؤول أيضاً عن تصميم وتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بالآليات المحاسبية ذات الصلة.

7. المصادقة:

تمت الموافقة على هذا التقرير وتوقيعه من قبل لجنة الرقابة الشرعية.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد،

رقم	الاسم	المنصب	التوقيع
1	الشيخ محمد أحمد	رئيس لجنة الرقابة الشرعية	

